

تقرير دراسة حالة

دور الوساطة المحلية في إدارة نزاعات المياه في السياقات المتأثرة بالنزاع

تحليل مقارنة لتجارب من تعز

يناير 2026

إشعار حقوق الطبع والملكية الفكرية والسرية

حقوق الطبع والملكية الفكرية محفوظة حصرياً لمؤسسة شباب سبأ للتنمية .

تعد جميع البيانات والمعلومات والنصوص والمحتويات الواردة في هذه الوثيقة ملكاً حصرياً .

ويُحظر على جهة أو شخص أو أي طرف ثالث الاطلاع عليها أو استخدامها أو مشاركتها أو إعادة إنتاجها أو توزيعها أو نقلها بأي وسيلة كانت (إلكترونية، ورقية، سمعية أو بصرية) خارج نطاق المهمة المحددة للوثيقة، إلا بموافقة خطية مسبقة وصريحة من مؤسسة شباب سبأ للتنمية.

أي استخدام غير مصرّح به، عمداً أو عن طريق الخطأ، يشكل انتهاكاً لحقوق الملكية الفكرية والسرية ويعرّض الجهة المخالفة للمساءلة القانونية والمدنية والجنائية، بما في ذلك المطالبة بالتعويضات الكاملة عن أي منافع أو عوائد مادية أو معنوية تم تحقيقها نتيجة هذا الاستخدام غير المشروع.

تحتوي هذه الوثيقة على حقوق ملكية فكرية، وأي إفصاح غير مصرح به قد يترتب عليه آثار سلبية جوهرية على الأطراف ذات العلاقة. وبمجرد حصولك على هذه الوثيقة أو الاطلاع عليها، فإنك تقرّ وتوافق على الالتزام التام بشروط السرية والملكية الفكرية الواردة أعلاه. وإذا لم تكن موافقاً، يتوجب عليك إعادة الوثيقة فوراً إلى مصدرها أو إتلافها بشكل آمن.

لا تتحمل مؤسسة شباب سبأ للتنمية أي مسؤولية عن الأخطاء الطباعية أو التحريرية أو الفنية الواردة، أو عن أي أضرار عرضية أو تبعية ناتجة عن استخدام محتويات هذه الوثيقة خارج إطارها المقصود. وتحفظ المؤسسة بالحق في مراجعة وتحديث وتعديل محتويات هذه الوثيقة في أي وقت دون إشعار مسبق، على أن يتم دمج هذه التعديلات في النسخ اللاحقة منها.

إشعار حقوق الطبع والملكية الفكرية والسرية

المحتويات:

- 1..... الملخص التنفيذي (EXECUTIVE SUMMARY)
- 3..... الرسائل التنفيذية الرئيسية (EXECUTIVE KEY MESSAGES)
- 4..... المقدمة والتأطير العام (INTRODUCTION & FRAMING)
4. أهداف الدراسة، أسئلتها، وحدودها (OBJECTIVES, RESEARCH QUESTIONS, AND LIMITATIONS)
- 7.....
- 9..... المنهجية وإطار النزاهة البحثية (METHODOLOGY & RESEARCH INTEGRITY)
- 9..... تحليل السياق العام لنزاعات المياه في محافظة تعز (CONTEXT ANALYSIS: WATER-RELATED CONFLICTS IN TAIZ)
- 11.....
- 14..... دراسة المديرية
- 20..... التحليل المقارن بين المديرية الثلاث (COMPARATIVE ANALYSIS)
- 24..... الخلاصة والتوصيات

1. الملخص التنفيذي (EXECUTIVE SUMMARY)

1.1 خلفية الدراسة

تعد النزاعات المرتبطة بالمياه من أكثر أشكال النزاع المجتمعي تعقيداً واستدامة في محافظة تعز، ولا سيما في المناطق الريفية وشبه الريفية التي تعاني من شح الموارد، وتدهور البنية التحتية، وضعف الأطر المؤسسية النازمة لإدارة الموارد المائية. ومع تصاعد الضغوط الناتجة عن النزوح الداخلي، وارتفاع كلفة الحصول على المياه، وتفاوت القدرة على الوصول إلى مصادرها، تحولت المياه من مورد حيوي مشترك إلى عامل توتر وصراع، يُعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية ويؤثر بصورة مباشرة على التماسك الاجتماعي والأمن المجتمعي. ولا تقتصر نزاعات المياه في هذا السياق على البعد التقني أو الخدمي، بل تتشابك مع أنماط تاريخية من عدم المساواة، واختلالات في ميزان القوة داخل المجتمعات المحلية، وضعف آليات الحوكمة المحلية، مما يجعلها نزاعات متعددة الأبعاد تتجاوز مجرد الخلاف على مورد محدود.

في ظل هذا الواقع، برزت الوساطة المجتمعية كإحدى أهم الآليات المحلية لمعالجة نزاعات المياه، سواء عبر مبادرات يقودها وجهاء المجتمع، أو لجان وساطة محلية، أو من خلال دعم السلطات المحلية والمنظمات المدنية. غير أن فعالية هذه الوساطات واستدامتها ظلت متفاوتة، ومتأثرة بجملة من العوامل الاجتماعية والسياسية وديناميكيات القوة، بما في ذلك طبيعة الأطراف المتنازعة، وموقع النساء والشباب في عملية الوساطة، ومدى ارتباط مسارات الوساطة بحلول تشغيلية واضحة لإدارة المياه.

1.2 هدف ونطاق الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توثيق وتحليل التجارب المحلية للوساطة المجتمعية في نزاعات المياه في ثلاث مديريات بمحافظة تعز هي: جبل حبشي، المعافر، والشمايتين، وذلك من خلال اعتماد مقاربة دراسة حالة تحليلية مقارنة لا تكتفي بوصف الوقائع، بل تسعى إلى تفكيك السياق، وفهم أنماط النزاع، واستخلاص نماذج تدخل قابلة للتكيف والتكرار في سياقات مشابهة.

وتسعى الدراسة على وجه الخصوص إلى:

- فهم السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المحيط بنزاعات المياه في المديريات المستهدفة.
 - تحليل آليات الوساطة المستخدمة، وأدوار الفاعلين المحليين الرسميين وغير الرسميين.
 - تفكيك ديناميكيات القوة والعلاقات الاجتماعية التي تؤثر في مسارات الوساطة ونتائجها.
 - استخلاص الدروس المستفادة، وتحديد النماذج والممارسات الواعدة القابلة للتكرار، مع إبراز حدودها وشروط نجاحها.
- واعتمدت الدراسة منهجاً نوعياً تشاركياً، استند إلى مقابلات معقدة مع فاعلين محليين، ومجموعات نقاش بؤرية، وملاحظات ميدانية، وتحليل حالات نزاع واقعية، بما يسمح بفهم أعمق لتعقيدات النزاع ومسارات معالجته. كما التزمت الدراسة التزاماً صارماً بمبادئ النزاهة البحثية، والحساسية للنزاع، وعدم الإضرار، مع مراعاة خصوصية السياق المحلي في محافظة تعز.

1.3 أهم النتائج الرئيسية

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج الجوهرية، من أبرزها:

1. النزاعات المرتبطة بالمياه ليست تقنية بحتة، بل هي نزاعات اجتماعية سياسية في جوهرها، تتداخل فيها مسألة الندرة مع اختلالات النفوذ، وضعف الحوكمة المحلية، وتفاوت القدرة على التأثير في القرار.
2. تفاوت فعالية الوساطة المجتمعية بين المديريات الثلاث، حيث ارتبط النجاح بمدى شمولية العملية، ووضوح الأدوار، وقدرة الوسيط على إدارة اختلالات القوة، وليس فقط بحسن النوايا.
3. دور النساء في نزاعات المياه ظل هامشياً في معظم مسارات الوساطة، رغم كونهن الفئة الأكثر تأثراً بندرة المياه وأعباء الحصول عليها، وهو ما حدّ من استدامة بعض الحلول.
4. تدخل السلطة المحلية كان عاملاً حاسماً في بعض الحالات، سواء إيجاباً عبر إضفاء الشرعية على الاتفاقات، أو سلباً عند غيابها أو انحيازها لطرف دون آخر.
5. غياب آليات متابعة ما بعد الوساطة أدى في عدد من الحالات إلى عودة النزاع بصيغ جديدة، ما يشير إلى ضعف الربط بين الوساطة والحلول المؤسسية المستدامة.

1.4 الدروس المستفادة

أظهرت التجارب المدروسة أن الوساطة المجتمعية في نزاعات المياه تكون أكثر فاعلية عندما:

- تُبنى على فهم عميق للسياق المحلي وليس على حلول جاهزة.
- تُدار بطريقة تشاركية تراعي اختلافات القوة.
- تُدمج النساء والفئات المهمشة في العملية.
- تُستكمل باتفاقات واضحة قابلة للتنفيذ والمتابعة.

1.5 التوصيات الرئيسية

توصي الدراسة بما يلي:

- تعزيز قدرات الوسطاء المحليين على تحليل النزاع وإدارة الجلسات الحساسة.
- إشراك النساء بشكل منهجي في مسارات الوساطة المتعلقة بالمياه.
- تفعيل دور السلطة المحلية كضامن ومتابع لاتفاقات الوساطة.
- ربط الوساطة بحلول عملية تتعلق بإدارة المياه، مثل تنظيم أوقات الضخ أو تقاسم التكاليف.
- تطوير نماذج تدريبية تطبيقية مستندة إلى الواقع المحلي.

1.6 المخرجات المرتبطة بالدراسة

استناداً إلى نتائج هذه الدراسة، تم تطوير:

- دليل محاكاة الوساطة المحلية لنزاعات المياه كأداة تدريبية عملية.
- ورقة سياسات موجزة موجهة لصناع القرار والجهات الداعمة، تتضمن توصيات قابلة للتنفيذ.

1. الرسائل التنفيذية الرئيسية (EXECUTIVE KEY MESSAGES)

1. نزاعات المياه في تعز ليست أزمة موارد فقط، بل أزمة حوكمة وقوة.

تظهر الدراسة أن شح المياه يتفاعل مع النزوح، واختلالات القوة، وضعف التنظيم المحلي لينتج نزاعات معقدة لا يمكن حلها بتدخلات تقنية منفصلة.

2. الوساطة المجتمعية أداة فعالة لاحتواء النزاع، لكنها ليست حلاً قائماً بذاته.

تنجح الوساطة في خفض التوتر ومنع العنف، لكنها تفشل أو تصبح قصيرة الأجل عندما لا تُربط بتحليل عميق للسياق وحلول تشغيلية واضحة.

3. إدارة اختلالات القوة شرط لنجاح أي مسار وساطة.

تؤكد النتائج أن تجاهل ديناميكيات القوة سواء المرتبطة بالملكية، أو النفوذ الاقتصادي، أو القرب من السلطة يؤدي إلى اتفاقات غير عادلة أو غير مستدامة.

4. النزوح عامل بنيوي يعيد تشكيل النزاعات، وليس متغيراً ثانوياً.

يلعب النزوح أدواراً مختلفة حسب السياق المحلي، من الضغط المباشر على الموارد إلى إعادة رسم موازين القوة، ويجب إدماجه في التحليل وتصميم التدخلات.

5. إدماج النساء ليس مسألة إنصاف فقط، بل عامل نجاح عملي.

أظهرت الدراسة أن تغييب النساء يؤدي إلى حلول غير واقعية وهشة، بينما يساهم إشراكهن بشكل محدود في تحسين جودة الاتفاقات واستدامتها.

6. لا توجد حلول موحدة لنزاعات المياه.

تكشف المقارنة بين المديرية الثلاث أن تشابه النزاعات في المظهر يخفي اختلافات عميقة في الجذور، ما يجعل المقاربات الموحدة غير فعالة.

7. الوساطة تصبح أكثر فاعلية عندما تُربط بحلول تشغيلية ملموسة.

ربط الاتفاقات الاجتماعية بتنظيم الضخ، وصيانة الشبكات، وتقاسم التكاليف يعزز قابلية التنفيذ ويقلل من عودة النزاع.

8. الانتقال من التدخلات الظرفية إلى المقاربات المنهجية ضرورة ملحة.

تعزيز الوساطة المجتمعية يتطلب أطراً متكاملة تجمع بين التحليل، وبناء القدرات، والمتابعة، والدعم المؤسسي طويل الأجل.

9. المعرفة المحلية مورد استراتيجي غير مستغل بما يكفي.

توثيق وتحليل تجارب الوساطة المحلية يوفر أساساً عملياً لتصميم تدخلات أكثر واقعية وحساسية للسياق.

10. يمثل هذا التقرير أساساً عملياً لتطوير تدخلات مستقبلية قابلة للتوسع.

يمكن البناء على نتائجه في تصميم برامج وساطة، وإدارة موارد مائية، ومبادرات بناء سلام محلية في تعز وسياقات مشابهة.

1. المقدمة والإطار العام (INTRODUCTION & FRAMING)

3.1 خلفية عامة

تواجه محافظة تعز، منذ سنوات، تحديات متراكمة في إدارة الموارد المائية، نتيجة عوامل متداخلة تشمل شح المياه، وتدهور البنية التحتية، والنمو السكاني غير المخطط، إلى جانب آثار النزاع المسلح والنزوح الداخلي. وقد أدى هذا الواقع إلى تصاعد النزاعات المجتمعية المرتبطة بالحصول على المياه، سواء بين الأسر داخل المجتمع الواحد، أو بين المجتمعات المضيفة والنازحين، أو بين مستخدمي الموارد المائية والجهات المالكة أو المتحكمة بها.

في ظل ضعف الأطر المؤسسية الرسمية لإدارة هذه النزاعات، برزت الوساطة المجتمعية كآلية محلية أساسية لمعالجة الخلافات، مستندة إلى الأعراف الاجتماعية، ودور القيادات المحلية، والعلاقات القائمة داخل المجتمع. غير أن هذه الوساطات لا تعمل في فراغ، بل تتأثر بالسياق الاجتماعي والسياسي، وباختلالات القوة، وبطبيعة العلاقات بين الفاعلين المحليين.

3.1 نزاعات المياه في تعز: أكثر من مجرد شح مورد

لا يمكن فهم نزاعات المياه في محافظة تعز بوصفها نتيجة مباشرة لندرة المورد المائي فحسب، بل ينبغي النظر إليها كنتيجة لتفاعل معقد بين عوامل مادية واجتماعية وسياسية متشابكة. فشح المياه، رغم كونه عاملاً مركزيًا، لا يفسر وحده أنماط النزاع وحدته واستمراريته، ما لم يُقرأ ضمن سياق أوسع من اختلالات الحوكمة، وعدم تكافؤ الوصول إلى الموارد، وضعف الأطر الناظمة لإدارتها.

في هذا السياق، تحولت المياه في العديد من الحالات من مورد حيوي مشترك إلى أداة نفوذ ووسيلة لإعادة إنتاج علاقات القوة داخل المجتمع المحلي. إذ يمتلك بعض الفاعلين بحكم الموقع الاجتماعي، أو النفوذ الاقتصادي، أو السيطرة على البنية التحتية إلى القدرة على التحكم في الوصول إلى المياه أو تنظيم توزيعها، في حين تتحطّل الفئات الأضعف العبء الأكبر من تبعات الشح وسوء الإدارة. ويبرز ذلك بصورة خاصة لدى النساء والفئات محدودة الدخل، اللواتي لا يواجهن فقط صعوبات الوصول إلى المياه، بل يتحملن كذلك كلفة اجتماعية واقتصادية مضاعفة ناتجة عن النزاع وعدم الاستقرار.

وعليه، فإن نزاعات المياه في تعز لا تمثل خلافاً تقنية حول مورد نادر بقدر ما تعكس صراعات أعمق تتعلق بالعدالة في التوزيع، والاعتراف الاجتماعي، والقدرة على التأثير في القرارات المحلية. ويعد إدراك هذا البعد البنيوي للنزاع مدخلاً أساسياً لفهم محدودية بعض التدخلات التقليدية، ولتفسير الحاجة إلى مقاربات شاملة تجمع بين الحلول التشغيلية لإدارة المياه وآليات الوساطة المجتمعية الحساسة لديناميكيات القوة والسياسات المحلي.

وقد أظهرت البيانات الميدانية أن النزاعات غالباً ما تتفجر حول قضايا تبدو في ظاهرها تقنية، مثل أوقات الضخ أو تقاسم التكاليف، لكنها في جوهرها تعكس غياب قواعد واضحة، وضعف الثقة، وشعوراً متزايداً بعدم العدالة في توزيع الموارد.

3.3 دور الوساطة المجتمعية وحدودها

تلعب الوساطة المجتمعية دورًا محوريًا في احتواء نزاعات المياه ومنع تصاعدها إلى أشكال أكثر عنقًا، بوصفها آلية محلية تستند إلى الأعراف الاجتماعية، والشرعية المجتمعية، وشبكات العلاقات داخل القرى والتجمعات السكانية. وغالبًا ما يقود هذه الوساطات وجهاء المجتمع، أو لجان محلية، أو شخصيات تحظى بقبول اجتماعي، وأحيانًا بدعم أو تدخل من السلطة المحلية أو منظمات المجتمع المدني. غير أن فعالية هذه الوساطات ليست مضمونة دائمًا، إذ تظهر التجارب أن الوساطة قد تتحول في بعض الحالات إلى تدخل آني مؤقت يوقف التوتر مؤقتًا دون بناء حل قابل للاستمرار، خصوصًا عندما تكون جذور النزاع مرتبطة باختلالات هيكلية في الوصول للمياه، أو بغياب قواعد تشغيلية عادلة للتوزيع وتقاسم التكاليف. وقد أبرزت التجارب كذلك أن بعض عمليات الوساطة:

- تركز على إيقاف النزاع مؤقتًا دون معالجة أسبابه الجذرية أو إعادة تنظيم قواعد إدارة المورد.
- تتأثر بانحيازات غير معلنة لصالح أطراف ذات نفوذ، بما يفضي إلى حلول تكرر الوضع القائم بدل تصحيح الاختلالات.
- تفتقر إلى آليات متابعة وتنفيذ مستدامة، بما يجعل الاتفاقات عرضة للانهايار وإعادة إنتاج النزاع بأشكال جديدة.

وعليه، تبرز الحاجة إلى تحليل معطى لمسارات الوساطة القائمة، ليس بهدف تقييم حسن النوايا، بل لفهم شروط النجاح والفشل بصورة عملية: متى تنتج الوساطة اتفاقًا عادلًا وقابلًا للتنفيذ؟ ومتى تتحول إلى تسوية مؤقتة تؤجل النزاع بدل أن تعالجه؟ كما يساعد هذا التحليل على تحديد ما يلزم لتعزيز الوساطة كمسار أكثر فاعلية واستدامة، عبر ربطها بحلول تشغيلية واضحة لإدارة المياه وبأدوار متابعة وضمان متفق عليها.

3.4 مبررات اختيار المديرية الثلاث

تم اختيار مديريات جبل حبشي، المعافر، والشمايتين كنطاق لهذه الدراسة استنادًا إلى مجموعة من الاعتبارات التحليلية والمنهجية. إذ تمثل هذه المديرية تنوعًا جغرافيًا واجتماعيًا واضحًا داخل محافظة تعز، مع تشابهها في التحديات المرتبطة بشح المياه وضعف البنية التحتية المائية، واختلافها في أنماط النزاع، وتركيبه الفاعلين، وديناميكيات الوساطة المجتمعية السائدة في كل منها.

وقد شهدت المديرية الثلاث خلال الفترة الأخيرة عددًا من النزاعات المرتبطة بالمياه، جرى التعامل معها عبر مسارات وساطة محلية متفاوتة من حيث الآليات المستخدمة، ومستوى إشراك الفئات المتأثرة، ودرجة الاستدامة في النتائج. وبعد هذا التباين في التجارب عاملاً أساسيًا لفهم ما الذي يجعل بعض مسارات الوساطة أكثر فاعلية من غيرها، وما الشروط التي تسهم في نجاحها أو تعثرها. ويتيح هذا الاختيار إجراء تحليل مقارن منهجي يساعد على استخلاص نماذج وساطة محلية قابلة للتكرار والتكيف، دون إغفال خصوصية كل سياق محلي. كما يمكن من تحويل التجارب المتنوعة في المديرية الثلاث إلى معرفة تطبيقية يمكن الاستفادة منها في تصميم تدخلات مستقبلية أكثر ملاءمة وواقعية في سياقات مشابهة داخل محافظة تعز وخارجها.

3.5 موقع هذه الدراسة ضمن الأدبيات والممارسات القائمة

تأتي هذه الدراسة استكمالًا لجهود بحثية وميدانية سابقة تناولت نزاعات المياه في محافظة تعز، إلا أنها تتميز بتركيزها على الوساطة المجتمعية بوصفها ممارسة حية، وليس مجرد مفهوم نظري. كما تسعى إلى الربط بين التحليل البحثي والتطبيق العملي، من خلال تحويل نتائج الدراسة إلى أدوات تدريبية وسياسات قابلة للتنفيذ. وبهذا المعنى، لا تهدف الدراسة إلى تقديم وصف لحالات نزاع فحسب، بل إلى إنتاج معرفة تطبيقية يمكن توظيفها في تعزيز قدرات الوسطاء المحليين، وتحسين تصميم التدخلات المستقبلية للمنظمات والجهات الداعمة.

3.3 دور الوساطة المجتمعية وحدودها

تلعب الوساطة المجتمعية دورًا محوريًا في احتواء نزاعات المياه ومنع تصاعدها إلى أشكال أكثر عنقًا، بوصفها آلية محلية تستند إلى الأعراف الاجتماعية، والشرعية المجتمعية، وشبكات العلاقات داخل القرى والتجمعات السكانية. وغالبًا ما يقود هذه الوساطات وجهاء المجتمع، أو لجان محلية، أو شخصيات تحظى بقبول اجتماعي، وأحيانًا بدعم أو تدخل من السلطة المحلية أو منظمات المجتمع المدني. غير أن فعالية هذه الوساطات ليست مضمونة دائمًا، إذ تظهر التجارب أن الوساطة قد تتحول في بعض الحالات إلى تدخل آني مؤقت يوقف التوتر مؤقتًا دون بناء حل قابل للاستمرار، خصوصًا عندما تكون جذور النزاع مرتبطة باختلالات هيكلية في الوصول للمياه، أو بغياب قواعد تشغيلية عادلة للتوزيع وتقاسم التكاليف. وقد أبرزت التجارب كذلك أن بعض عمليات الوساطة:

- تركز على إيقاف النزاع مؤقتًا دون معالجة أسبابه الجذرية أو إعادة تنظيم قواعد إدارة المورد.
- تتأثر بانحيازات غير معلنة لصالح أطراف ذات نفوذ، بما يفضي إلى حلول تركز الوضع القائم بدل تصحيح الاختلالات.
- تفتقر إلى آليات متابعة وتنفيذ مستدامة، بما يجعل الاتفاقات عرضة للانهايار وإعادة إنتاج النزاع بأشكال جديدة.

وعليه، تبرز الحاجة إلى تحليل معطى لمسارات الوساطة القائمة، ليس بهدف تقييم حسن النوايا، بل لفهم شروط النجاح والفشل بصورة عملية: متى تنتج الوساطة اتفاقًا عادلًا وقابلًا للتنفيذ؟ ومتى تتحول إلى تسوية مؤقتة تؤجل النزاع بدل أن تعالجه؟ كما يساعد هذا التحليل على تحديد ما يلزم لتعزيز الوساطة كمسار أكثر فاعلية واستدامة، عبر ربطها بحلول تشغيلية واضحة لإدارة المياه وبأدوار متابعة وضمان متفق عليها.

3.4 مبررات اختيار المديرية الثلاث

تم اختيار مديريات جبل حبشي، المعافر، والشمايتين كنطاق لهذه الدراسة استنادًا إلى مجموعة من الاعتبارات التحليلية والمنهجية. إذ تمثل هذه المديرية تنوعًا جغرافيًا واجتماعيًا واضحًا داخل محافظة تعز، مع تشابهها في التحديات المرتبطة بشح المياه وضعف البنية التحتية المائية، واختلافها في أنماط النزاع، وتركيبه الفاعلين، وديناميكيات الوساطة المجتمعية السائدة في كل منها.

وقد شهدت المديرية الثلاث خلال الفترة الأخيرة عددًا من النزاعات المرتبطة بالمياه، جرى التعامل معها عبر مسارات وساطة محلية متفاوتة من حيث الآليات المستخدمة، ومستوى إشراك الفئات المتأثرة، ودرجة الاستدامة في النتائج. ويُعد هذا التباين في التجارب عاملًا أساسيًا لفهم ما الذي يجعل بعض مسارات الوساطة أكثر فاعلية من غيرها، وما الشروط التي تسهم في نجاحها أو تعثرها. ويتيح هذا الاختيار إجراء تحليل مقارن منهجي يساعد على استخلاص نماذج وساطة محلية قابلة للتكرار والتكيف، دون إغفال خصوصية كل سياق محلي. كما يمكن من تحويل التجارب المتنوعة في المديرية الثلاث إلى معرفة تطبيقية يمكن الاستفادة منها في تصميم تدخلات مستقبلية أكثر ملاءمة وواقعية في سياقات مشابهة داخل محافظة تعز وخارجها.

3.5 موقع هذه الدراسة ضمن الأدبيات والممارسات القائمة

تأتي هذه الدراسة استكمالًا لجهود بحثية وميدانية سابقة تناولت نزاعات المياه في محافظة تعز، إلا أنها تتميز بتركيزها على الوساطة المجتمعية بوصفها ممارسة حية، وليس مجرد مفهوم نظري. كما تسعى إلى الربط بين التحليل البحثي والتطبيق العملي، من خلال تحويل نتائج الدراسة إلى أدوات تدريبية وسياسات قابلة للتنفيذ.

وبهذا المعنى، لا تهدف الدراسة إلى تقديم وصف لحالات نزاع فحسب، بل إلى إنتاج معرفة تطبيقية يمكن توظيفها في تعزيز قدرات الوسطاء المحليين، وتحسين تصميم التدخلات المستقبلية للمنظمات والجهات الداعمة.

1. أهداف الدراسة، أسئلتها، وحدودها (OBJECTIVES, RESEARCH QUESTIONS, AND LIMITATIONS)

4.1 الهدف العام للدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتوثيق تجارب الوساطة المجتمعية في نزاعات المياه في مديريات جبل حبشي، المعافر، والشمايتين بمحافظة تعز، من أجل فهم السياق الاجتماعي والسياسي الذي تتشكل فيه هذه النزاعات، وتقييم فعالية آليات الوساطة المحلية المستخدمة لمعالجتها، واستخلاص الدروس المستفادة والنماذج القابلة للتكرار التي يمكن البناء عليها في تصميم تدخلات مستقبلية أكثر فاعلية واستدامة.

4.2 الأهداف الفرعية

تنطلق الدراسة من مجموعة من الأهداف الفرعية التي تسعى إلى تحقيقها، وتشمل ما يلي:

1. تحليل السياق المحلي لنزاعات المياه في المديريات الثلاث، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة فيها.
2. توثيق مسارات الوساطة المجتمعية القائمة، ورصد أدوار الفاعلين المحليين المختلفين في إدارتها.
3. تفكيك ديناميكيات القوة والعلاقات الاجتماعية التي تؤثر في نتائج عمليات الوساطة.
4. تقييم فعالية واستدامة حلول الوساطة التي جرى التوصل إليها في النزاعات المدروسة.
5. استخلاص الدروس المستفادة وتحديد النماذج القابلة للتكرار في سياقات محلية مشابهة.
6. دعم تطوير أدوات تدريبية وسياساتية قائمة على الأدلة لتعزيز الوساطة المجتمعية في نزاعات المياه.

4.3 أسئلة الدراسة

سعت الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التحليلية الرئيسية، من أبرزها:

1. ما السمات الرئيسية لنزاعات المياه في مديريات جبل حبشي، المعافر، والشمايتين؟
 2. كيف تتشكل مسارات الوساطة المجتمعية في هذه النزاعات، ومن هم الفاعلون الرئيسيون فيها؟
 3. ما العوامل الاجتماعية والسياسية وديناميكيات القوة التي تؤثر في نجاح أو تعثر الوساطة؟
 4. إلى أي مدى أسهمت الوساطة المجتمعية في الحد من النزاعات أو منع تصاعدها؟
 5. ما أوجه القصور في مسارات الوساطة القائمة، وما الأسباب الكامنة وراءها؟
 6. ما الدروس المستفادة والنماذج القابلة للتكرار التي يمكن تعميمها في سياقات محلية مشابهة؟
- توجّه هذه الأسئلة التحليلية مسار الدراسة، وتوفر إطاراً منهجياً لفهم النزاعات والوساطات بوصفها عمليات ديناميكية متغيرة، وليست أحداثاً معزولة.

4.4 حدود الدراسة

رغم الجهود المبذولة لضمان شمولية التحليل ودقته، تخضع هذه الدراسة لعدد من الحدود، أبرزها:

- الحدود الجغرافية: اقتصرت الدراسة على ثلاث مديريات في محافظة تعز، ولا يمكن تعميم نتائجها آلياً على جميع مناطق المحافظة أو اليمن دون مراعاة خصوصية السياق.
- الحدود الزمنية: ركزت الدراسة على النزاعات ومسارات الوساطة خلال فترة زمنية محددة، وقد لا تعكس التغيرات اللاحقة في السياق.
- الحدود المنهجية: اعتمدت الدراسة على منهج نوعي يستند إلى روايات المشاركين وتجاربهم، وهو ما قد يتأثر بالتصورات الذاتية، رغم اعتماد آليات التثليث للتحقق من النتائج.
- الحدود الأمنية والاجتماعية: فرضت اعتبارات السلامة والحساسية المجتمعية قيوداً على توثيق بعض التفاصيل الدقيقة المتعلقة بالنزاعات أو الفاعلين.

4.5 أهمية تحديد الأهداف والحدود

يسهم تحديد الأهداف والأسئلة والحدود بشكل واضح في:

- تعزيز شفافية الدراسة ومصداقيتها.
- تمكين القارئ من فهم نطاق النتائج وتفسيرها بشكل صحيح.
- تجلب التوقعات غير الواقعية من نتائج الدراسة.
- توفير أساس متين للانتقال إلى تحليل المنهجية والسياق في الفصول اللاحقة.

1. المنهجية وإطار النزاهة البحثية (METHODOLOGY & RESEARCH INTEGRITY)

5.1 المنهج المعتمد

اعتمدت الدراسة منهجًا نوعيًا تشاركيًا يهدف إلى فهم نزاعات المياه بوصفها ظواهر اجتماعية-سياسية مركبة، تتشكل ضمن سياق محلي محدد، وتتأثر بدinamيكيات القوة، وأنماط العلاقات الاجتماعية، وتفاوت القدرة على الوصول إلى الموارد. ويمكن هذا المنهج من الانتقال من توصيف النزاع كحدث منفصل إلى تحليله كعملية ديناميكية تتطور عبر الزمن، وتتداخل فيها الأبعاد المادية والاجتماعية والمؤسسية. ويتيح المنهج النوعي التشاركي تحليل الخبرات المعيشة للفاعلين المتأثرين بالنزاع، وفهم مسارات الوساطة المجتمعية من منظور المشاركين أنفسهم، بما يشمل تصوراتهم للعدالة، والإنصاف، وشرعية الحلول المطروحة. كما يسمح هذا النهج بالكشف عن العوامل غير المرئية في التحليل التقني البحث، مثل الأعراف الاجتماعية، وشبكات النفوذ، والتفاعلات غير الرسمية التي تؤثر في نتائج الوساطة. ويرتكز المنهج المعتمد على مقاربة حساسة للنزاع (CONFLICT - SENSITIVE APPROACH) تراعي مبادئ عدم الإيذاء (D O N O H A R M)، وتولي اهتمامًا خاصًا بالسياق، والعلاقات القائمة، والمخاطر المحتملة لإعادة إنتاج التوتر أو تعميق الانقسامات المجتمعية. وفي هذا الإطار، جرى تحقيق توازن واع بين الحاجة إلى جمع بيانات معقدة وموثوقة، وبين اعتبارات السلامة المجتمعية، والأخلاقيات البحثية، وحماية المشاركين، بما يضمن نزاهة العملية البحثية وملاءمتها للسياق المحلي في محافظة تعز.

5.2 أدوات جمع البيانات

تم استخدام مزيج من أدوات البحث النوعي لضمان شمولية التحليل. وتكامل زواياه، وشملت:

1. المقابلات المعمقة شبه المهيكلية (K I I S) : أجريت مع فاعلين محليين ذوي صلة مباشرة بنزاعات المياه ومسارات الوساطة، مثل وسطاء محليين، قيادات مجتمعية، أعضاء لجان محلية، ممثلي السلطة المحلية، ونساء متأثرات بالنزاعات.
2. مجموعات النقاش البؤرية (F G D S) : نُفذت مع أفراد من المجتمع المحلي بهدف فهم التصورات الجماعية حول النزاع، وأثره على التماسك الاجتماعي، وتقييم تجارب الوساطة السابقة.
3. الملاحظات الميدانية: شملت رصد التفاعلات المجتمعية، وسير جلسات النقاش، وديناميكيات المشاركة، بما أتاح التقاط معطيات غير لفظية لا تظهر في المقابلات وحدها.
4. تحليل قصص النزاعات: جرى توثيق وتحليل عدد من قصص النزاعات المرتبطة بالمياه بوصفها دراسات حالة مصغرة، تساعد على تتبع تطور النزاع، وأدوار الأطراف المختلفة، ونتائج الوساطة.

5.3 عينة الدراسة ومعايير الاختيار

تم اختيار المشاركين في الدراسة وفق معايير هادفة (P U R P O S I V E S A M P L I N G)، تضمن:

- تمثيل فاعلين مختلفين ذوي أدوار وتأثير متفاوت في نزاعات المياه.
 - إشراك نساء وفئات متأثرة بشكل مباشر بندرة المياه.
 - تغطية تنوع جغرافي واجتماعي داخل المديرية الثلاث.
- وقد روعي في اختيار العينة تحقيق توازن بين الشمولية والواقعية، مع الأخذ في الاعتبار القيود الأمنية والاجتماعية.

5.4 إجراءات جمع البيانات

نفذت عملية جمع البيانات على مراحل، شملت:

- إعداد أدوات بحثية ملائمة للسياق المحلي.
- تدريب الباحثين/ات الميدانيين على مبادئ النزاهة البحثية والحساسية للنزاع.
- إجراء جمع البيانات ميدانيًا، مع الالتزام بالمرونة في التعامل مع ظروف المشاركين.
- توثيق البيانات وتحليلها بشكل متواز لتحديد الثغرات ومعالجتها أثناء التنفيذ.

5.5 النزاهة البحثية والأخلاقيات

اللتزمت الدراسة بإطار واضح للنزاهة البحثية، شمل:

- الموافقة المستنيرة: إبلاغ المشاركين بأهداف الدراسة وطبيعة مشاركتهم، والحصول على موافقتهم الطوعية.
- السرية وحماية الهوية: عدم تسجيل أو نشر أي معلومات قد تؤدي إلى تحديد هوية الأفراد أو مواقع حساسة.
- عدم الإيذاء: تجنب طرح أسئلة أو إدارة نقاشات قد تعيد إشعال النزاعات أو تعرّض المشاركين لأي مخاطر.
- الحياد: الالتزام بعدم الانحياز لأي طرف، وتقديم التحليل بصورة متوازنة.

5.6 التحقق المتقاطع من البيانات وضمان الجودة (TRIANGULATION & QUALITY ASSURANCE)

ويُقصد بالتحقق المتقاطع مقارنة المعلومات المستقاة من مصادر وأدوات متعددة للتحقق من دقتها واتساقها ولضمان

مصدقية النتائج، اعتمدت الدراسة على آلياته من خلال:

- مقارنة البيانات المستقاة من أدوات مختلفة (مقابلات، نقاشات، ملاحظات).
 - مراجعة النتائج الأولية داخليًا للتحقق من الاتساق.
 - الاستناد إلى أكثر من مصدر لتأكيد الاستنتاجات الرئيسية.
- كما خضعت أدوات البحث ونتائج التحليل لمراجعة فنية لضمان الدقة والوضوح.

5.7 قيود المنهجية وكيفية التعامل معها

واجهت الدراسة عددًا من القيود المنهجية، من بينها:

- حساسية بعض النزاعات، ما حدّ من إمكانية التعمق في تفاصيل معينة.
- تباين مستوى انفتاح المشاركين في مشاركة تجاربهم.

وقد جرى التعامل مع هذه القيود من خلال:

- تعزيز الثقة مع المشاركين.
- استخدام أسئلة مفتوحة وغير مباشرة.
- الاعتماد على التثليث لتقليل أثر أي تحيز محتمل.

1. تحليل السياق العام للنزاعات المياه في محافظة تعز (CONTEXT ANALYSIS : (WATER-RELATED CONFLICTS IN TAIZ

6.1 النطاق الجغرافي للدراسة والسياسات السكانية



توزيع السكان حسب المديرية



يُظهر التوزيع السكاني في المديرية الثلاث تفاوتاً في حجم المجتمعات المحلية، ما ينعكس بشكل مباشر على مستوى الضغط على الموارد المائية، وحدّة النزاعات المرتبطة بها، خاصة في السياقات الريفية التي تعاني من ضعف البنية التحتية وارتفاع معدلات النزوح.

المصدر: OCHA - HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW
ملاحظة منهجية: تم اعتماد آخر تقدير سكاني متاح، وقد تشمل الأرقام السكان المقيمين والنازحين.

6.2 المياه في تعز: مورد حيوي في سياق هش

تعد المياه من أكثر الموارد حيوية وحساسة في محافظة تعز، حيث تتسم البيئة المائية بسمات هيكلية معقدة تشمل شح الموارد السطحية، والاعتماد المتزايد على المياه الجوفية، وتدهور شبكات التوزيع، وارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة. وقد أدت هذه العوامل، مجتمعة مع النمو السكاني والنزوح الداخلي، إلى تصاعد الضغط على الموارد المتاحة، وتحول المياه إلى محور توتر دائم داخل العديد من المجتمعات المحلية.

لا يقتصر التحدي المائي في تعز على محدودية الكميات المتاحة، بل يمتد إلى كيفية إدارة المورد، ومن يمتلك القدرة على التحكم في الوصول إليه، ومن يتحمل كلفة غيابه. وفي ظل غياب أو ضعف الأطر التنظيمية الفاعلة، باتت إدارة المياه في كثير من المناطق شأناً محلياً تديره ترتيبات غير رسمية، تختلف في عدالتها وشفافيتها من سياق إلى آخر.

6.3 العوامل البنيوية المغذية للنزاع

أظهرت الدراسة أن نزاعات المياه في تعز تتغذى على مجموعة من العوامل البنيوية، من أبرزها:

- ضعف الحوكمة المحلية في قطاع المياه، سواء من حيث التخطيط أو التنظيم أو الرقابة.
 - تفاوت النفوذ الاجتماعي والاقتصادي بين الفاعلين المحليين، ما يمنح بعض الأطراف قدرة أكبر على التحكم في الموارد.
 - تدهور البنية التحتية المائية، وما يرافقه من انقطاعات متكررة وارتفاع في كلفة الحصول على المياه.
 - تأثير النزاع المسلح والنزوح الداخلي، الذي أدى إلى زيادة الطلب على المياه في مجتمعات لم تكن مهيأة لاستيعاب هذا الضغط.
- تعمل هذه العوامل بشكل تراكمي، بحيث لا يظهر النزاع فجأة، بل يتطور تدريجياً نتيجة تراكم مظاهر الإحباط والشعور بعدم العدالة.

6.4 أنماط النزاعات المرتبطة بالمياه

تتخذ نزاعات المياه في تعز أشكالاً متعددة، من أبرزها:

- نزاعات حول التحكم في مصادر المياه، مثل الآبار أو نقاط الضخ.
 - خلافات تتعلق بتقاسم التكاليف المرتبطة بالتشغيل أو الصيانة.
 - نزاعات بين المجتمعات المضيفة والنازحين حول أولوية الوصول إلى المياه.
 - توترات داخل المجتمع الواحد بسبب غياب قواعد واضحة لتنظيم التوزيع.
- غالباً ما تبدأ هذه النزاعات بصورة محدودة، لكنها سرعان ما تتصاعد في حال غياب تدخلات مبكرة أو وساطة فعالة.

6.5 ديناميكيات القوة وعدم تكافؤ الوصول

تظهر نزاعات المياه في تعز بوضوح اختلالات القوة داخل المجتمعات المحلية. ففي كثير من الحالات، يتمتع فاعلون معينون—بحكم الملكية، أو الموقع الاجتماعي، أو العلاقات مع السلطة المحلية—بقدر أكبر على فرض شروطهم، بينما تجد الفئات الأضعف نفسها مضطرة للقبول بحلول غير عادلة أو مؤقتة.

ويعد هذا الاختلال أحد أبرز التحديات التي تواجه الوساطة المجتمعية، إذ إن نجاحها لا يتوقف على جمع الأطراف حول طاولة الحوار فحسب، بل على قدرة الوسيط على إدارة هذه الاختلالات وضمان تمثيل مصالح جميع الأطراف بشكل متوازن.

6.6 البعد الجندري لنزاعات المياه

تكشف الدراسة أن النساء يُعدن من أكثر الفئات تأثرًا بندرة المياه، نظرًا لدورهن المحوري في توفير المياه للاستخدام المنزلي، وما يترتب على ذلك من أعباء زمنية وجسدية إضافية. ومع ذلك، يظل حضور النساء في عمليات اتخاذ القرار والوساطة محدودًا، وغالبًا ما يُنظر إليهن كمتأثرات بالنزاع، لا كفاعلات في حله.

يؤدي هذا التهميش إلى إغفال احتياجات أساسية في تصميم حلول الوساطة، ويحد من استدامة الاتفاقات التي يتم التوصل إليها. وتبرز هنا أهمية إدماج النساء بشكل منهجي في مسارات الوساطة، ليس فقط من منظور العدالة، بل من منظور الفاعلية العملية.

6.7 دور الوساطة المجتمعية في هذا السياق

في ظل هذا السياق المعقد، تلعب الوساطة المجتمعية دورًا مزدوجًا، فهي من جهة آلية لاحتواء النزاعات ومنع تصاعدها، ومن جهة أخرى مرآة تعكس موازين القوة والعلاقات الاجتماعية القائمة. وتظهر التجارب أن الوساطة تكون أكثر فاعلية عندما تُدار بوصفها عملية شاملة تتعامل مع الأسباب الجذرية للنزاع، لا مجرد أداة لتهدئة التوترات السطحية.

ويمهد هذا التحليل السياقي لفهم أعمق للتجارب المحلية في المديرية الثلاث، والتي سيتم تناولها تفصيليًا في الأقسام اللاحقة.

1.دراسة المديرية

1.1 مديرية جبل حبشي

7.1.1 لمحة عن مديرية جبل حبشي

مديرية جبل حبشي

توترات مائية مستمرة وضغط نزوح منخفض



مديرية جبل
حبشي

الضغط النسبي للنزوح

مرتفع متوسط منخفض

جبل حبشي - بيانات أساسية

السكان المقدرون: ≈ Estimated population:

حضور النزوح: محدود Displacement presence:

الوصول إلى المياه: مصادر ريفية Water access:
مصادر ريفية وتدار مجتمعياً بشكل أساسي

ديناميكيات الصراع: توترات Conflict dynamics:
منخفضة المستوى حول استخدام المياه المشتركة

تعتمد تقديرات السكان على أحدث بيانات أوتشا المتاحة؛
وأرقام النزوح مؤشرة بسبب قلة التقارير على مستوى
مستوى المديرية. ≈»

على الرغم من الحجم السكاني المتوسط نسبياً لمديرية جبل حبشي، إلا أنها تشهد توترات مستمرة مرتبطة بالمياه، ناجمة عن محدودية البنية التحتية الريفية والضغط المتزايد على مصادر المياه المشتركة. وتبقى ديناميكيات النزوح داخل المديرية منخفضة نسبياً مقارنة بمديريات أخرى؛ غير أن وجود مناطق تماس وحركات سكانية في المديريات المجاورة يستمر في التأثير على ترتيبات الوصول المحلي إلى المياه. وعليه، تركزت جهود الوساطة المجتمعية في جبل حبشي بشكل أساسي على إدارة شح الموارد والحفاظ على اتفاقات اجتماعية هشة، أكثر من معالجتها لضغوط ناتجة عن نزوح واسع النطاق. المصادر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية؛ ورؤى نوعية مستخلصة من دراسة الحالة الميدانية.

ملاحظة: تُعد بيانات النزوح على مستوى المديرية تقديرية، نظراً لمحدودية البيانات المتاحة على هذا المستوى الجغرافي.

يبلغ عدد سكان المديرية في حدود 156,000 نسمة تقريباً بناءً على آخر تقديرات OCHA - HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW، وقد يكون هذا الرقم يمثل السكان المقيمين والنازحين، وتُعد مديرية جبل حبشي من المديرية الريفية في محافظة تعز التي تعتمد بشكل شبه كلي على المياه الجوفية ومصادر المياه المحلية لتلبية احتياجات السكان. وتتسم المديرية بتجمعات سكانية متفرقة، وبنية تحتية مائية محدودة، واعتماد كبير على المبادرات المجتمعية في إدارة الموارد المائية، سواء عبر الآبار الخاصة أو الشبكات المحلية البسيطة.

خلال السنوات الأخيرة، شهدت المديرية تزايدًا ملحوظًا في أعداد الأسر النازحة التي استقرت داخل القرى والمجتمعات المضيفة، ما أدى إلى ضغط إضافي على مصادر المياه القائمة، التي لم تكن مهيأة لاستيعاب هذا التوسع في الطلب. وقد أسهم هذا الواقع في إعادة تشكيل أنماط استخدام المياه، وخلق توترات جديدة بين السكان الأصليين والنازحين، خصوصًا في ظل غياب ترتيبات واضحة لتنظيم الوصول إلى المورد.

البعد الجندري:

في هذا السياق، تتحمل النساء العبء الأكبر في التكيف مع شح المياه، سواء من خلال قطع مسافات أطول لجلب المياه، أو إدارة الاستهلاك المنزلي في ظل موارد محدودة، وهو ما يجعل أي خلل في الوصول إلى المياه عامل ضغط يومي مباشر عليهن.

7.1.2 خريطة الفاعلين المحليين وتحليل القوة

أظهرت الدراسة أن إدارة المياه ونزاعاتها في جبل حبشي تتأثر بعدد من الفاعلين المحليين، تختلف أدوارهم ونفوذهم، من أبرزهم:

- مالكو مصادر المياه (الآبار): يتمتعون بنفوذ كبير بحكم السيطرة المباشرة على المورد.
 - لجان أو مبادرات مجتمعية محلية: تضطلع بدور تنظيمي غير رسمي، يتفاوت في فعاليته.
 - السلطة المحلية: حضورها متباين؛ أحيانًا داعم للوساطة، وأحيانًا غائب أو محدود التأثير.
 - الأسر النازحة: غالبًا ما تكون في موقع تفاوضي أضعف، وتعتمد على الترتيبات المجتمعية القائمة.
 - النساء: فاعلات في إدارة الاستهلاك اليومي، لكن حضورهن ضعيف في مواقع القرار.
- يتضح من هذا المشهد أن اختلالات القوة تشكل عاملًا حاسمًا في مسارات النزاع والوساطة، حيث يمتلك بعض الفاعلين القدرة على فرض شروطهم، بينما تفتقر فئات أخرى لا سيما النازحين والنساء إلى أدوات التأثير.

7.1.3 أنماط النزاعات المرتبطة بالمياه في جبل حبشي

تتمحور نزاعات المياه في المديرية حول عدد من القضايا المتكررة، من أبرزها:

- الخلافات حول أولوية الوصول إلى مصادر المياه بين السكان الأصليين والنازحين.
 - النزاعات المتعلقة بتقاسم تكاليف التشغيل والصيانة في ظل محدودية الدخل.
 - توترات ناتجة عن تغير أنماط الاستهلاك بسبب زيادة عدد المستفيدين.
- غالبًا ما تبدأ هذه النزاعات بشكل محدود، لكنها تتصاعد تدريجيًا عندما تترافق مع شعور بعدم العدالة أو غياب قواعد واضحة تنظم التوزيع.

7.1.4 ديناميكيات العلاقات الاجتماعية واختلالات القوة

تظهر نزاعات المياه في جبل حبشي أن العلاقات الاجتماعية تلعب دورًا مزدوجًا؛ فهي من جهة تسهل اللجوء إلى الوساطة، ومن جهة أخرى قد تعيق الوصول إلى حلول عادلة عندما تكون موازين القوة غير متكافئة. ففي بعض الحالات، تميل الوساطات إلى تكريس الوضع القائم بدل تغييره، عبر حلول ترضي الأطراف الأقوى دون معالجة مظالم الفئات الأضعف.

البعد الجندري المعقّد:

أظهرت المقابلات أن غياب النساء عن طاوالت الوساطة أدى في بعض الحالات إلى إغفال احتياجات أساسية، مثل أوقات الضخ المناسبة للأعمال المنزلية، أو مواقع نقاط التوزيع، ما انعكس سلبيًا على استدامة الاتفاقات.

خلال السنوات الأخيرة، شهدت المديرية تزايدًا ملحوظًا في أعداد الأسر النازحة التي استقرت داخل القرى والمجتمعات المضيفة، ما أدى إلى ضغط إضافي على مصادر المياه القائمة، التي لم تكن مهيأة لاستيعاب هذا التوسع في الطلب. وقد أسهم هذا الواقع في إعادة تشكيل أنماط استخدام المياه، وخلق توترات جديدة بين السكان الأصليين والنازحين، خصوصًا في ظل غياب ترتيبات واضحة لتنظيم الوصول إلى المورد.

البعد الجندري:

في هذا السياق، تتحمل النساء العبء الأكبر في التكيف مع شح المياه، سواء من خلال قطع مسافات أطول لجلب المياه، أو إدارة الاستهلاك المنزلي في ظل موارد محدودة، وهو ما يجعل أي خلل في الوصول إلى المياه عامل ضغط يومي مباشر عليهن.

7.1.2 خريطة الفاعلين المحليين وتحليل القوة

أظهرت الدراسة أن إدارة المياه ونزاعاتها في جبل حبشي تتأثر بعدد من الفاعلين المحليين، تختلف أدوارهم ونفوذهم، من أبرزهم:

- مالكو مصادر المياه (الآبار): يتمتعون بنفوذ كبير بحكم السيطرة المباشرة على المورد.
 - لجان أو مبادرات مجتمعية محلية: تضطلع بدور تنظيمي غير رسمي، يتفاوت في فعاليته.
 - السلطة المحلية: حضورها متباين؛ أحيانًا داعم للوساطة، وأحيانًا غائب أو محدود التأثير.
 - الأسر النازحة: غالبًا ما تكون في موقع تفاوضي أضعف، وتعتمد على الترتيبات المجتمعية القائمة.
 - النساء: فاعلات في إدارة الاستهلاك اليومي، لكن حضورهن ضعيف في مواقع القرار.
- يتضح من هذا المشهد أن اختلالات القوة تشكل عاملًا حاسمًا في مسارات النزاع والوساطة، حيث يمتلك بعض الفاعلين القدرة على فرض شروطهم، بينما تفتقر فئات أخرى لا سيما النازحين والنساء إلى أدوات التأثير.

7.1.3 أنماط النزاعات المرتبطة بالمياه في جبل حبشي

تتمحور نزاعات المياه في المديرية حول عدد من القضايا المتكررة، من أبرزها:

- الخلافات حول أولوية الوصول إلى مصادر المياه بين السكان الأصليين والنازحين.
 - النزاعات المتعلقة بتقاسم تكاليف التشغيل والصيانة في ظل محدودية الدخل.
 - توترات ناتجة عن تغير أنماط الاستهلاك بسبب زيادة عدد المستفيدين.
- غالبًا ما تبدأ هذه النزاعات بشكل محدود، لكنها تتصاعد تدريجيًا عندما تترافق مع شعور بعدم العدالة أو غياب قواعد واضحة تنظم التوزيع.

7.1.4 ديناميكيات العلاقات الاجتماعية واختلالات القوة

تظهر نزاعات المياه في جبل حبشي أن العلاقات الاجتماعية تلعب دورًا مزدوجًا؛ فهي من جهة تسهل اللجوء إلى الوساطة، ومن جهة أخرى قد تعيق الوصول إلى حلول عادلة عندما تكون موازين القوة غير متكافئة. ففي بعض الحالات، تميل الوساطات إلى تكريس الوضع القائم بدل تغييره، عبر حلول ترضي الأطراف الأقوى دون معالجة مظالم الفئات الأضعف.

البعد الجندري المعقّد:

أظهرت المقابلات أن غياب النساء عن طاوالت الوساطة أدى في بعض الحالات إلى إغفال احتياجات أساسية، مثل أوقات الضخ المناسبة للأعمال المنزلية، أو مواقع نقاط التوزيع، ما انعكس سلبيًا على استدامة الاتفاقات.

7.1.5 مسارات الوساطة المجتمعية القائمة

اعتمدت الوساطات في جبل حبشي بشكل رئيسي على:

- مبادرات يقودها وجهاء محليون.
 - تدخل لجان مجتمعية لإدارة الخلافات.
 - دعم محدود من السلطة المحلية في بعض الحالات.
- وقد اتسمت هذه الوساطات بالمرونة والسرعة، لكنها افتقرت أحيانًا إلى:
- توثيق واضح للاتفاقات.
 - آليات متابعة.
 - إشراك متوازن لجميع الأطراف.

7.1.6 تقييم فعالية واستدامة الوساطة

أظهرت الدراسة أن الوساطة المجتمعية في جبل حبشي:

- نجحت في احتواء النزاع ومنع تصعيده في المدى القصير.
- تعثرت في تحقيق حلول مستدامة عندما لم تُعالج الأسباب الجذرية أو لم تُدمج الفئات الأضعف.
- تأثرت نتائجها بشكل مباشر بمستوى تدخل السلطة المحلية كضامن للاتفاقات.

7.1.7 الدروس المستفادة من تجربة جبل حبشي

من أبرز الدروس:

- لا يمكن فصل نزاعات المياه عن سياق النزوح.
- الوساطة الفاعلة تتطلب إدارة واعية لاختلالات القوة.
- إدماج النساء يعزز جودة الحلول واستدامتها.
- الاتفاقات غير الموثقة عرضة للانهايار.

7.1.8 نموذج وساطة محلية قابل للتكرار

يقترح نموذج جبل حبشي الخطوات التالية:

1. تحليل النزاع بمشاركة جميع الأطراف.
2. إشراك النساء والنازحين منذ البداية.
3. تحديد قواعد واضحة للتوزيع والتكلفة.
4. توثيق الاتفاق.
5. تحديد آلية متابعة بمشاركة السلطة المحلية.

مديرية المعافر

نزاع على الشبكة وضغط نزوح متوسط



الضغط النسبي للنزوح

مرتفع متوسط منخفض

المعافر - البيانات الرئيسية

عدد السكان المقدر: ~ 158,000

حضور النزوح: متوسط / مرتفع

الوصول إلى المياه: الاعتماد على شبكات الأنابيب والمصادر التقليدية

ديناميكيات النزاع: نزاعات متكررة حول السيطرة على الشبكة وإدارتها

تستند تقديرات السكان إلى أحدث بيانات OCHA المتاحة؛ أرقام النزوح إرشادية بسبب محدودية التقارير على مستوى المديرية:~.

على الرغم من الحجم السكاني المتوسط نسبياً لمديرية المعافر، إلا أنها تواجه ضغوطاً متزايدة مرتبطة بالمياه، لا تنبع من الندرة وحدها، بل من تعقيدات إدارة شبكات المياه المشتركة بين عدة تجمعات سكانية. وتتسم ديناميكيات النزوح في المديرية بمستوى متوسط من الحضور، ما يضيف عبئاً إضافياً على البنية التحتية المائية القائمة، ويؤربك الترتيبات التقليدية لتقاسم المياه وتنظيم الوصول إليها. وفي هذا السياق، تركزت جهود الوساطة المجتمعية في المعافر بدرجة أكبر على معالجة النزاعات المرتبطة بالتحكم في شبكات المياه وإدارتها، والسعي إلى إعادة ضبط قواعد التوزيع والحوكمة المحلية، أكثر من تركيزها على إدارة الشح بحد ذاته..

المصادر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) - نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية؛ ورؤى نوعية مستخلصة من دراسة الحالة الميدانية. ملاحظة: تعد بيانات النزوح على مستوى المديرية تقديرية، نظراً لمحدودية البيانات المتاحة على هذا المستوى الجغرافي.

7.2.1 لمحة سياقية عن مديرية المعافر

يبلغ عدد سكان المديرية في حدود 158,000 نسمة تقريباً بناءً على آخر تقديرات OCHA – HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW، وقد يكون هذا الرقم السكان المقيمين والنازحين، وتتميز مديرية المعافر باتساعها الجغرافي وتنوع تجمعاتها السكانية، وباعتماد عدد كبير من قراها على شبكات مياه محلية مشتركة وآبار تخدم أكثر من تجمع في الوقت ذاته. هذا الطابع "التشاركي القسري" لمصادر المياه يجعل أي خلل في الإدارة أو التوزيع قابلاً للتحويل السريع إلى نزاع ممتد بين أطراف متعددة. كما شهدت المديرية خلال السنوات الأخيرة تدفقات نزوح متفاوتة، لم تكن دائماً كثيفة كما في مديريات أخرى، لكنها كانت كافية لإرباك الترتيبات القائمة، خاصة في القرى التي تعمل شبكاتها المائية عند حدودها التشغيلية القصوى.

البعد الجندي:

في المعافر، تلعب النساء دوراً محورياً في التكيف اليومي مع انقطاعات المياه. لا سيما في القرى البعيدة عن مراكز التجمع، حيث تضطر النساء إلى إعادة تنظيم أنماط الاستخدام، أو البحث عن بدائل مكلفة، دون أن يقابله حضور فعلي لهن في هياكل إدارة المياه.

7.2.2 خريطة الفاعلين المحليين وتحليل القوة

تتسم خريطة الفاعلين في المعافر بقدر أكبر من التعقيد مقارنةً بجبل حبشي، نظراً لتداخل المصالح بين عدة قرى أو عزل، ومن أبرز الفاعلين:

- لجان إدارة شبكات المياه: تمتلك نفوذاً تنظيمياً مهماً، لكنه غالباً غير مقنن.
 - وجهاء محليون عابرون للتجمعات: يلعبون دور الوسيط عند تصاعد النزاعات.
 - السلطة المحلية: دورها أكثر حضوراً من حيث الشكل، لكنه متفاوت من حيث الفاعلية.
 - الأسر النازحة والمجتمعات الطرفية: غالباً ما تكون الأقل تمثيلاً في اتخاذ القرار.
 - النساء: حضور غير رسمي، يقتصر في الغالب على نقل الشكاوى عبر وسطاء.
- يُظهر هذا المشهد أن النزاع لا يدور بين طرفين فقط، بل ضمن شبكة علاقات متعددة المستويات، ما يزيد من تعقيد عملية الوساطة.

7.2.3 أنماط النزاعات المرتبطة بالمياه في المعافر

تتمثل أبرز أنماط النزاعات في المعافر في:

- الخلافات بين القرى حول تقاسم مياه شبكة واحدة.
 - النزاعات المتعلقة بتحديد أوقات الضخ وأولوية الاستخدام.
 - توترات ناتجة عن عدم الالتزام بالاتفاقات السابقة.
 - شكاوى متكررة من تحميل فئات معينة أعباء مالية أكبر.
- تتسم هذه النزاعات بطابعها "التراكمي"، حيث لا تنفجر بسبب حادثة واحدة، بل نتيجة تراكم الإخفاقات الصغيرة في الإدارة.

7.2.4 ديناميكيات العلاقات الاجتماعية واختلالات القوة

تظهر النزاعات في المعاصر أن المكانة الاجتماعية والعلاقات الممتدة تلعب دورًا حاسمًا في توجيه مسارات الوساطة. ففي بعض الحالات، تدار الوساطة بطريقة لرضي القرى ذات النفوذ الأكبر، بينما لطلب من القرى الأضعف "التنازل من أجل المصلحة العامة".

البعد الجندي المعقّد:

كشفت النقاشات أن تجاهل صوت النساء في تحديد أوقات الضخ أو مواقع التوزيع أدى إلى حلول غير عملية، سرعان ما تراجعت فعاليتها، وأعدت إنتاج التوتر داخل المجتمع.

7.2.5 مسارات الوساطة المجتمعية القائمة

اعتمدت الوساطات في المعاصر على:

- تدخل لجان محلية موسعة.
- وساطات يقودها وجهاء مقبولون من عدة قرى.
- دعم محدود أو متأخر من السلطة المحلية.
- ورغم أن هذه الوساطات نجحت أحيانًا في إعادة تشغيل الشبكات، إلا أنها:
- افتقرت إلى آليات تنفيذ واضحة.
- لم تتضمن عقوبات أو حوافز للالتزام.
- تجاهلت أحيانًا البعد الجندي.

7.2.6 تقييم فعالية واستدامة الوساطة

تشير نتائج الدراسة إلى أن:

- الوساطة في المعاصر فغالة نسبيًا في إدارة الأزمات.
- لكنها أقل استدامة عندما لا تترجم الاتفاقات إلى ترتيبات تشغيلية واضحة.
- غياب المتابعة أدى في بعض الحالات إلى عودة النزاع بشكل أكثر تعقيدًا.

7.2.7 الدروس المستفادة من تجربة المعاصر

- النزاعات بين القرى تتطلب وساطة متعددة المستويات.
- العدالة في التوزيع أهم من سرعة الحل.
- إشراك النساء يحسّن جودة القرارات التشغيلية.
- الاتفاقات غير الموثقة ضعيفة الصمود.

7.2.8 نموذج وساطة محلية قابل للتكرار – المعاصر

يقترح نموذج المعاصر:

1. تمثيل متوازن لكل القرى المتأثرة.
2. وضع قواعد مكتوبة لتوزيع المياه.
3. إشراك النساء في تحديد أوقات الضخ.
4. تحديد جهة متابعة واضحة.
5. ربط الوساطة بخطة تشغيل وصيانة.

1.1 مديرية الشمايتين

7.3.1 لمحة عن مديرية الشمايتين

مديرية الشمايتين

نقص حاد في المياه وضغط نزوح مرتفع



ضغط النزوح النسبي

منخفض

متوسط

مرتفع

الشمائيتين - بيانات رئيسية

عدد السكان المقدر: ≈ 217,000

تواجد النازحين: مرتفع

الوصول إلى المياه: مزيج من الشبكات الأنابيب، والآبار، والمصادر التقليدية تحت ضغط شديد

ديناميكيات الصراع: منافسة شديدة ونزاعات متكررة حول الوصول إلى المياه وتوزيعها

تعتمد تقديرات السكان على أحدث بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) المتاحة؛ وأرقام النازحين هي أرقام استرشادية بسبب محدودية تقديم التقارير على مستوى المديرية ::

حمل مديرية الشمايتين العبء الأكبر من أزمات المياه الحادة، والتي تفاقمت بفعل المستويات المرتفعة من النزوح الداخلي. وقد أدت التحركات السكانية المتزايدة نحو المديرية إلى ضغط شديد على البنية التحتية المائية المحدودة والمثقلة أصلاً، ما فاقم من حدة التنافس على موارد المياه المتاحة. وتخضع شبكات المياه والآبار القائمة لضغط مكثف، في حين باتت المصادر التقليدية غير قادرة على سد الفجوة الناتجة عن تراجع أو انهيار الأنظمة الرسمية. كما أسهم تدخل النزاعات المسلحة مع التنافس المدني على توزيع المياه في تصعيد حدة النزاعات، وجعلها أكثر توترًا وتعقيدًا، الأمر الذي صعب من جهود الوساطة المجتمعية. وعليه، تركزت جهود الوساطة في مديرية الشمايتين بدرجة أكبر على احتواء حالات التصعيد الحاد وإدارة النزاعات الطارئة المرتبطة بالوصول إلى المياه، مع إعطاء الأولوية لمعالجة الأزمات الفورية على حساب الحلول طويلة الأجل.

المصادر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) - نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية؛ ورؤى نوعية مستخلصة من دراسة الحالة الميدانية. ملاحظة: تعد بيانات النزوح على مستوى المديرية تقديرية، نظرًا لمحدودية البيانات المتاحة على هذا المستوى الجغرافي.

يبلغ عدد سكان المديرية في حدود 248,000 نسمة تقريباً بناءً على آخر تقديرات OCHA - HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW، وقد يكون هذا الرقم السكان المقيمين والنازحين، وتعد مديرية الشمايتين من أكثر مديريات محافظة تعز تأثراً بتداخل النزوح مع النزاعات المرتبطة بالمياه، نظراً لموقعها الجغرافي، وقربها من مناطق استقبلت أعداداً كبيرة من الأسر النازحة خلال سنوات النزاع. وقد أدى هذا الواقع إلى ضغط غير مسبوق على مصادر المياه المحلية، سواء الآبار أو الشبكات البسيطة، التي أنشئت في الأصل لخدمة عدد أقل من السكان.

تتميز الشمايتين أيضاً بوجود تنوع اجتماعي ملحوظ داخل المجتمعات المحلية، ما بين سكان أصليين ونازحين، وفوارق اقتصادية واضحة، الأمر الذي أسهم في تعقيد أنماط التفاعل حول المياه، وتحويلها إلى ساحة تفاوض وصراع في آن واحد.

البعد الجندي:

في الشمايتين، تتضاعف أعباء النساء نتيجة النزوح، حيث تتحمل النساء في كثير من الحالات مسؤولية تأمين المياه لأسر موسعة أو مشتركة، في ظل تنافس حاد على المورد، ما يجعل أي خلل في التوزيع مصدر ضغط يومي مباشر عليهن.

7.3.2 خريطة الفاعلين المحليين وتحليل القوة

تظهر خريطة الفاعلين في الشمايتين مستوى أعلى من التعقيد مقارنة بالمديريتين السابقتين، وتشمل:

- مالكو الآبار ومشغلو الشبكات: يمتلكون نفوذاً اقتصادياً مباشراً.
 - السلطة المحلية: دورها أكثر حضوراً بسبب كثافة النزاعات، لكنه غير متسق دائماً.
 - المجتمعات المضيفة: تسعى للحفاظ على الامتيازات السابقة في الوصول إلى المياه.
 - الأسر النازحة: فاعل رئيسي من حيث العدد والتأثير، لكن بقدرة تفاوضية أضعف.
 - النساء: فاعلات أساسيات في إدارة الاستهلاك، مع تمثيل محدود في الوساطة.
- يكشف هذا التكوين عن توازن قوى هش، حيث يؤدي أي تغيير بسيط في الترتيبات إلى إعادة إشعال النزاع.

7.3.3 أنماط النزاعات المرتبطة بالمياه في الشمايتين

تتسم نزاعات المياه في الشمايتين بطابعها المركب والمتعدد الأطراف، ومن أبرز أنماطها:

- نزاعات بين المجتمعات المضيفة والنازحين حول أولوية الوصول إلى المياه.
 - خلافات تتعلق بتسعير المياه أو تقاسم تكاليف التشغيل.
 - توترات ناتجة عن اتهامات بالاستحواذ أو المحاباة في إدارة الموارد.
 - نزاعات داخل الأسر الممتدة بسبب تقاسم المياه بين أكثر من نواة أسرية.
- هذه النزاعات غالباً ما تكون سريعة الاشتعال، وتتأثر بالشائعات أو التدخلات غير المدروسة.

7.3.4 ديناميكيات العلاقات الاجتماعية واختلالات القوة

تبرز الشمايتين بوضوح كيف يمكن لاختلالات القوة أن تقوض مسارات الوساطة إذا لم تدار بحساسية. ففي بعض الحالات، تميل الوساطات إلى ترجيح كفة المجتمعات المضيفة بحجة "الأحقية التاريخية"، بينما يطلب من النازحين القبول بترتيبات مؤقتة أو مكلفة.

البعد الجندي المعمق:

أظهرت البيانات أن تغييب النساء عن طاولات الوساطة في الشمايتين أدى إلى حلول تتجاهل واقع الاستخدام اليومي للمياه داخل الأسر النازحة، ما جعل الاتفاقات قصيرة الأجل وغير قادرة على الصمود.

OCHA - HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW، وقد يكون هذا الرقم السكان المقيمين والنازحين، وتعد مديرية الشمايتين من أكثر مديريات محافظة تعز تأثراً بتداخل النزوح مع النزاعات المرتبطة بالمياه، نظراً لموقعها الجغرافي، وقربها من مناطق استقبلت أعداداً كبيرة من الأسر النازحة خلال سنوات النزاع. وقد أدى هذا الواقع إلى ضغط غير مسبوق على مصادر المياه المحلية، سواء الآبار أو الشبكات البسيطة، التي أنشئت في الأصل لخدمة عدد أقل من السكان.

تتميز الشمايتين أيضاً بوجود تنوع اجتماعي ملحوظ داخل المجتمعات المحلية، ما بين سكان أصليين ونازحين، وفوارق اقتصادية واضحة، الأمر الذي أسهم في تعقيد أنماط التفاعل حول المياه، وتحويلها إلى ساحة تفاوض وصراع في آن واحد.

البعد الجندي:

في الشمايتين، تتضاعف أعباء النساء نتيجة النزوح، حيث تتحمل النساء في كثير من الحالات مسؤولية تأمين المياه لأسر موسعة أو مشتركة، في ظل تنافس حاد على المورد، ما يجعل أي خلل في التوزيع مصدر ضغط يومي مباشر عليهن.

7.3.2 خريطة الفاعلين المحليين وتحليل القوة

تظهر خريطة الفاعلين في الشمايتين مستوى أعلى من التعقيد مقارنة بالمديريتين السابقتين، وتشمل:

- مالكو الآبار ومشغلو الشبكات: يمتلكون نفوذاً اقتصادياً مباشراً.
 - السلطة المحلية: دورها أكثر حضوراً بسبب كثافة النزاعات، لكنه غير متسق دائماً.
 - المجتمعات المضيفة: تسعى للحفاظ على الامتيازات السابقة في الوصول إلى المياه.
 - الأسر النازحة: فاعل رئيسي من حيث العدد والتأثير، لكن بقدرته تفاوضية أضعف.
 - النساء: فاعلات أساسيات في إدارة الاستهلاك، مع تمثيل محدود في الوساطة.
- يكشف هذا التكوين عن توازن قوى هش، حيث يؤدي أي تغيير بسيط في الترتيبات إلى إعادة إشعال النزاع.

7.3.3 أنماط النزاعات المرتبطة بالمياه في الشمايتين

تتسم نزاعات المياه في الشمايتين بطابعها المركب والمتعدد الأطراف، ومن أبرز أنماطها:

- نزاعات بين المجتمعات المضيفة والنازحين حول أولوية الوصول إلى المياه.
 - خلافات تتعلق بتسعير المياه أو تقاسم تكاليف التشغيل.
 - توترات ناتجة عن اتهامات بالاستحواذ أو المحاباة في إدارة الموارد.
 - نزاعات داخل الأسر الممتدة بسبب تقاسم المياه بين أكثر من نواة أسرية.
- هذه النزاعات غالباً ما تكون سريعة الاشتعال، وتتأثر بالشائعات أو التدخلات غير المدروسة.

7.3.4 ديناميكيات العلاقات الاجتماعية واختلالات القوة

تبرز الشمايتين بوضوح كيف يمكن لاختلالات القوة أن تقوّض مسارات الوساطة إذا لم تُدار بحساسية. ففي بعض الحالات، تميل الوساطات إلى ترجيح كفة المجتمعات المضيفة بحجة "الأحقية التاريخية"، بينما يطلب من النازحين القبول بترتيبات مؤقتة أو مكلفة.

البعد الجندي المعقّد:

أظهرت البيانات أن تغييب النساء عن طاوولات الوساطة في الشمايتين أدى إلى حلول تتجاهل واقع الاستخدام اليومي للمياه داخل الأسر النازحة، ما جعل الاتفاقات قصيرة الأجل وغير قادرة على الصمود

7.3.5 مسارات الوساطة المجتمعية القائمة

اتسمت الوساطات في الشمايتين، بما يلي:

- تدخلات وساطة متعددة ومتكررة بسبب عودة النزاع.
 - مشاركة غير متوازنة للأطراف المتأثرة.
 - اعتماد كبير على الضغط الاجتماعي بدل التفاوض المنظم.
 - حضور متذبذب للسلطة المحلية، أحيانًا كضامن وأحيانًا كطرف غير محايد.
- ورغم ذلك، لعبت الوساطة دورًا مهمًا في منع انزلاق النزاعات إلى عنف مفتوح

7.3.6 تقييم فعالية واستدامة الوساطة

تشير نتائج الدراسة إلى أن:

- الوساطة في الشمايتين ضرورية لكنها غير كافية.
- نجحت في إدارة الأزمات الآتية.
- فشلت في تحقيق استدامة عندما لم تدمج بحلول تشغيلية وتنظيمية واضحة.
- غياب المتابعة أعاد إنتاج النزاع بصيغ جديدة.

7.3.7 الدروس المستفادة من تجربة الشمايتين

- النزوح عامل مركزي لا يمكن تجاهله.
- العدالة المتصورة أهم من الحل التقني.
- الوساطة تحتاج دعمًا مؤسسيًا واضحًا.
- إدماج النساء شرط لنجاح الحلول في السياقات عالية الضغط.

7.3.8 نموذج وساطة محلية قابل للتكرار – الشمايتين

يقترح نموذج الشمايتين:

1. تمثيل متوازن للمجموعات المضيفة والنازحة.
2. إدارة صريحة لاختلالات القوة.
3. إشراك النساء في تصميم الحلول.
4. توثيق الاتفاقات وربطها بالسلطة المحلية.
5. وضع آلية متابعة مرنة وسريعة الاستجابة.

وفي آخر هذا التحليل تظهر دراسات المديرية الثلاث أن نزاعات المياه في تعز، رغم تشابهها الظاهري، تختلف في جذورها وديناميكياتها ومسارات الوساطة فيها. ويؤكد هذا التنوع أهمية تفصيل الحلول وعدم تعميمها، مع الاستفادة من النماذج القابلة للتكرار التي تحترم خصوصية كل سياق محلي.

1. التحليل المقارن بين المديريتين الثلاث (COMPARATIVE ANALYSIS)

تحليل مقارن لجبل حبشي، المعافر، والشمايتين

ما أوجه التشابه والاختلاف الرئيسية في ديناميكيات الصراع وأدوار الوساطة؟

الشمائتين	المعافر	جبل حبشي	البعد التحليلي
مرتفع	متوسط	متوسط	الحجم النسبي للسكان
مرتفع	متوسط	منخفض	ضغط النزوح
منافسة حادة وانحياز النظام	إدارة الشبكات والتوزيع	ندرة المصادر المشتركة	طبيعة صراع المياه
نفوذ اقتصادي وقرب من السلطة	سيطرة جماعية على الشبكة	ملكية الموارد	ديناميكيات القوة
احتواء التصعيد ومنع الانفجار	إعادة ضبط قواعد التوزيع	إدارة الندرة والحفاظ على التوازن	دور الوساطة
منخفضة	متوسطة	متوسطة	إمكانية الاستدامة

التحليل المقارن لتجارب الوساطة المجتمعية في نزاعات المياه

كيف تشكل الكثافة السكانية، النزوح، وإدارة المياه مسارات النزاع والوساطة

الشمائتين	المعافر	جبل حبشي	البعد التحليلي
مرتفع	متوسط	متوسط	الحجم السكاني النسبي
مرتفع	متوسط	منخفض	ضغط النزوح
تنافس حاد + انهيار أنظمة	إدارة شبكات وتوزيع	شح مصادر مشتركة	طبيعة النزاع المائي
نفوذ اقتصادي	تحكم جماعي بالشبكات	ملكية المصادر	ديناميكيات القوة
احتواء التصعيد ومنع الانفجار	إعادة ضبط قواعد التوزيع	إدارة شح المياه والحفاظ على التوازن	دور الوساطة
منخفضة	متوسطة	متوسطة	قابلية الاستدامة

- تظهر المقارنة أن النزاعات المرتبطة بالمياه لا تتبع نمطًا واحدًا، بل تتشكل وفق تفاعل السياق المحلي مع النزوح والبنية التحتية.
- في المديريتين ذات النزوح المنخفض، مثل جبل حبشي، تركزت الوساطة على إدارة شح المياه والحفاظ على اتفاقات اجتماعية قائمة.
- في المعافر، أعادت نزاعات إدارة الشبكات المشتركة تعريف دور الوساطة بوصفها أداة لإعادة تنظيم الحوكمة المحلية للمياه.
- أما في الشمايتين، فقد أدى النزوح الكثيف وتداخل العوامل الأمنية إلى تحويل الوساطة إلى أداة لاحتواء التصعيد أكثر من كونها مسارًا لحلول مستدامة.

تشير هذه الفروقات بوضوح إلى أن تصميم أي تدخل مستقبلي في مجال الوساطة المائية يجب أن ينطلق من فهم السياق المحلي، لا من افتراض حلول موحدة.

8.1 مدخل إلى التحليل المقارن

يهدف هذا القسم إلى استخلاص الأنماط المشتركة والفروقات الجوهرية بين تجارب الوساطة المجتمعية في مديريات جبل حبشي، المعافر، والشمائيتين، من خلال تحليل مقارن منهجي يركز على طبيعة نزاعات المياه، وديناميكيات القوة المؤثرة فيها، وأدوار الفاعلين المحليين، ودرجة فعالية واستدامة مسارات الوساطة المتبعة.

ويركز التحليل المقارن على فهم كيف ولماذا تختلف مسارات الوساطة ونتائجها من سياق محلي إلى آخر، رغم تشابه التحديات المائية العامة. كما يسعى إلى الكشف عن العلاقة بين السياق الاجتماعي والمؤسسي من جهة، وطبيعة الحلول المتوصل إليها من جهة أخرى، بما يتيح تحديد العوامل التي تعزز نجاح الوساطة أو تحدّ من قدرتها على إنتاج حلول عادلة وقابلة للتنفيذ.

ولا يهدف هذا التحليل إلى ترتيب المديريات أو إصدار أحكام معيارية بشأن "الأفضل" أو "الأضعف"، بل إلى تحويل التجارب المحلية المتنوعة إلى معرفة تطبيقية تساعد على استخلاص دروس عملية، وتطوير نماذج تدخل أكثر حساسية للسياق، وقابلة للتكيف مع أوضاع محلية مشابهة. وبهذا المعنى، يشكل التحليل المقارن جسراً بين الخبرة الميدانية المتراكمة وتصميم التدخلات المستقبلية الأكثر واقعية وفعالية.

8.2 أنماط النزاعات: تشابه في المظهر، اختلاف في الجذور

رغم تشابه النزاعات المرتبطة بالمياه في المديريات الثلاث من حيث ارتباطها العام بشح الموارد والضغط المتزايد على مصادر المياه، تكشف الدراسة عن اختلافات جوهرية في محركات النزاع الأساسية وسياقات تشكله ومسارات تصعيده. ويظهر التحليل أن "الندرة" تمثل إطاراً مشتركاً، لكنها لا تفسّر وحدها طبيعة النزاع أو حدّته في كل سياق محلي.

في مديرية جبل حبشي، ارتبط النزاع ارتباطاً وثيقاً بتزايد النزوح الداخلي إلى مجتمعات محدودة الموارد، ما أوجد توترات مباشرة بين السكان الأصليين والنازحين حول أحقية الوصول إلى المياه، وحدود التضامن المجتمعي، وآليات تقاسم المورد. وقد اتخذ النزاع في هذا السياق طابعاً اجتماعياً واضحاً، تحدّكه مخاوف الإقصاء والتنافس على مورد يُنظر إليه بوصفه عنصراً للبقاء.

أما في مديرية المعافر، فقد تمحور النزاع بصورة أساسية حول إدارة شبكات مياه مشتركة بين عدة تجمعات سكانية، حيث برزت قضايا العدالة في التوزيع، وتنظيم الأدوار والمسؤوليات، أكثر من الندرة المطلقة للمورد. وفي هذا السياق، لعب غياب قواعد تشغيلية واضحة وآليات متفق عليها للصيانة وتقاسم التكاليف دوراً محورياً في إعادة إنتاج النزاع، حتى في فترات لا تشهد شحاً حاداً.

وفي مديرية الشمائيتين، تدخل النزوح واسع النطاق مع اختلافات قائمة في القوة الاقتصادية والاجتماعية، ما جعل النزاع أكثر تعقيداً وسرعة في التصعيد. إذ أسهمت الفوارق في النفوذ والقدرة على التحكم بالبنية التحتية المائية في تحويل النزاع من خلاف حول مورد إلى صراع غير متكافئ، تتداخل فيه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويشير هذا التنوع في أنماط النزاع إلى أن المقاربات الموحدة لمعالجة نزاعات المياه تفتقر إلى الفاعلية، وأن فهم السياق المحلي، بما في ذلك جذور النزاع وتوازنات القوة القائمة، يُعد شرطاً أساسياً لتصميم تدخلات ملائمة وقابلة للاستدامة، سواء على مستوى الوساطة المجتمعية أو الحلول التشغيلية لإدارة المياه.

8.3 ديناميكيات القوة ودورها في مسارات الوساطة

تظهر المقارنة بين المديريات الثلاث أن ديناميكيات القوة لعبت دوراً حاسماً في تشكيل مسارات الوساطة ونتائجها، سواء من حيث فرص الوصول إلى اتفاقات، أو مستوى عدالتها، أو قدرتها على الاستمرار. ويبين التحليل أن الوساطة المجتمعية لا تجري في فراغ محايد، بل تتأثر بصورة مباشرة بتوازنات القوة القائمة بين الأطراف المتنازعة والفاعلين المحليين المؤثرين.

في مديرية **جبل حبشي**، تمحور النفوذ بشكل أساسي حول ملكية مصادر المياه والتحكم المباشر في نقاط الوصول إليها، ما منح بعض الأطراف قدرة تفاوضية أعلى منذ بداية مسار الوساطة. وقد فرض ذلك على الوسطاء التعامل مع اختلالات واضحة في القوة، حيث كان تجاهلها يؤدي في كثير من الحالات إلى حلول شكلية تفتقر إلى القبول الواسع.

أما في **مديرية المعافر**، فقد تجسّد النفوذ في شبكة العلاقات الممتدة بين القرى والتجمعات السكانية، وفي القدرة على التعبئة والتأثير الجماعي. وفي هذا السياق، لم يكن النفوذ فرديًا بقدر ما كان جماعيًا، ما جعل مسارات الوساطة أكثر حساسية لتوازنات التحالفات المحلية، ولطريقة تمثيل المصالح داخل عملية التفاوض.

وفي مديرية **الشمائتين**، تداخل النفوذ الاقتصادي مع القرب من السلطة المحلية، ما أوجد اختلالات مركبة في القوة أثرت بعمق على مسارات الوساطة. وقد أسهم هذا التداخل في تسريع بعض التسويات، لكنه في الوقت نفسه زاد من مخاطر إنتاج اتفاقات غير متكافئة أو قصيرة الأجل، خاصة عندما غابت آليات الرقابة والمتابعة.

وانعكست هذه الديناميكيات بوضوح على نتائج الوساطة، إذ أظهرت التجارب أن مسارات الوساطة كانت أكثر نجاحًا واستدامة عندما أديرت اختلالات القوة بوعي، سواء عبر موازنة التمثيل، أو تعزيز دور الوسطاء المحايدتين، أو ربط الاتفاقات بضمانات تنفيذ واضحة. في المقابل، تعثرت الوساطات أو بقيت قصيرة الأمد عندما جرى تجاهل هذه الاختلالات أو التعامل معها بوصفها معطى ثابتًا لا يمكن معالجته.

8.4 دور النزوح في إعادة تشكيل النزاعات

يُعد النزوح عاملًا مشتركًا في المديرية الثلاث محل الدراسة، غير أن دوره في تشكيل نزاعات المياه ومساراتها اختلف باختلاف السياق المحلي وتركيبه الفاعلين القائمة. ويظهر التحليل أن النزوح لا يعمل بوصفه عاملًا خارجيًا طارئًا، بل يتفاعل مع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة لإعادة تشكيل أنماط النزاع وموازن القوة داخل المجتمعات المحلية.

في مديرية **جبل حبشي**، مثل النزوح عامل ضغط مباشر على موارد مائية محدودة أصلًا، ما أدى إلى تصاعد التوتر بين المجتمعات المستضيفة والنازحين، وطرح أسئلة حساسة حول أحقية الوصول إلى المياه وحدود التضامن المجتمعي. وقد أسهم هذا الضغط في تسريع نشوء النزاعات، وجعل الوساطة أكثر تعقيدًا في ظل شعور متزايد بالتنافس على مورد يُنظر إليه كعنصر للبقاء.

أما في مديرية **المعافر**، فقد أذى النزوح إلى إرباك الترتيبات القائمة لإدارة شبكات المياه المشتركة، دون أن يكون بالضرورة المدرك الأساسي للنزاع. إذ أعاد النزوح توزيع الطلب على المياه، وأضعف التفاهات السابقة بين القرى والتجمعات السكانية، ما كشف هشاشة بعض الاتفاقات القائمة وأبرز الحاجة إلى إعادة تنظيم قواعد الإدارة والتقاسم.

وفي مديرية **الشمائتين**، شكّل النزوح عاملًا مركزيًا في إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تداخل مع تفاوتات قائمة في النفوذ والموارد. وقد أسهم هذا التداخل في تعقيد النزاعات وتسريع وتيرة تصعيدها، كما أثر بعمق على مسارات الوساطة، سواء من حيث تمثيل الأطراف أو فرص الوصول إلى حلول عادلة ومستدامة.

وتؤكد هذه النتائج أن النزوح لا ينبغي التعامل معه كمتغير ثانوي أو ظرفي، بل كعنصر بنيوي أساسي في تحليل نزاعات المياه وفي تصميم مسارات الوساطة والتدخلات ذات الصلة. ويُعد إدماج أثر النزوح في التحليل والتخطيط شرطًا ضروريًا لفهم ديناميكيات النزاع وتطوير استجابات أكثر واقعية وحساسية للسياق المحلي.

8.5 البعد الجندي: حضور ضعيف وتأثير قوي

على الرغم من اختلاف السياقات المحلية بين المديرية الثلاث، تظهر المقارنة وجود نمط مشترك يتمثل في ضعف التمثيل الفعلي للنساء في مسارات الوساطة المجتمعية المتعلقة بنزاعات المياه. وغالبًا ما اقتصر حضور النساء عندما وُجد على أدوار هامشية أو استشارية، دون مشاركة حقيقية في صنع القرار أو صياغة الحلول.

غير أن التحليل المقارن يكشف بوضوح أن هذا الغياب لم يكن بلا ثمن. فقد أظهرت التجارب أن تجاهل أصوات النساء أسهم في التوصل إلى حلول غير عملية أو غير ملائمة للاحتياجات اليومية للأسر والمجتمع، لا سيما في ما يتعلق بتنظيم الوصول إلى المياه وتقاسم الأعباء المرتبطة بها. وفي المقابل، بيّنت الحالات التي جرى فيها إدماج النساء وإن كان بشكل محدود تحسنًا ملحوظًا في جودة بعض الاتفاقات، سواء من حيث واقعيته أو قابليتها للتطبيق.

كما يشير التحليل إلى أن غياب النساء عن مواقع اتخاذ القرار كان أحد العوامل الرئيسية التي أضعفت استدامة عدد من الاتفاقات، إذ أدى إلى إغفال أبعاد أساسية من النزاع تتعلق بالاستخدام اليومي للمياه، وأدوار الرعاية، والتأثيرات الاجتماعية بعيدة المدى. وتؤكد هذه النتائج أن إدماج النساء في مسارات الوساطة لا ينبغي النظر إليه بوصفه مسألة إنصاف أو تمثيل رمزي فحسب، بل كعنصر حاسم في تعزيز فعالية الوساطة وقدرتها على إنتاج حلول عادلة ومستدامة.

8.6 فعالية الوساطة واستدامتها: ما الذي ينجح؟

تظهر المقارنة عددًا من العوامل المشتركة التي أسهمت في نجاح أو تعثر الوساطة، من أبرزها:

عوامل النجاح:

- تمثيل متوازن للأطراف المتأثرة.
- وضوح القواعد والاتفاقات.
- دور ضامن للسلطة المحلية.
- إشراك النساء والفئات الأضعف.
- وجود آلية متابعة.

عوامل التعثر:

- حلول سريعة دون معالجة الأسباب الجذرية.
- انحيازات غير معلنة.
- غياب التوثيق.
- ضعف المتابعة والتنفيذ.

8.7 استخلاص النماذج القابلة للتكرار

انطلاقًا من التحليل المقارن، يمكن تحديد ثلاثة نماذج وساطة محلية قابلة للتكرار:

1. نموذج وساطة نزاع بين مجتمع مضيف ونازحين.
 2. نموذج وساطة لإدارة شبكة مياه مشتركة متعددة الأطراف.
 3. نموذج وساطة لنزاع مركب عالي الضغط يتطلب دعمًا مؤسسيًا.
- وتعد هذه النماذج أساسًا لتطوير أدوات تدريبية وتدخلات لسياسات مستندة إلى الواقع المحلي.

8.8 الخلاصة

يؤكد التحليل المقارن أن الوساطة المجتمعية في نزاعات المياه ليست عملية محايدة أو تقنية، بل مسار اجتماعي سياسي يتطلب فهمًا عميقًا للسياق، وإدارة واعية للاختلالات القوة، وإدماجًا حقيقيًا للفئات المتأثرة. ويمهد هذا القسم للانتقال إلى الخلاصة العامة والتوصيات، التي تترجم هذه المعرفة إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ.

1. الخلاصة والتوصيات

9.1 الخلاصة العامة

تظهر هذه الدراسة أن نزاعات المياه في مديريات جبل حبشي، المعافر، والشمايتين بمحافظة تعز لا يمكن اختزالها في شح الموارد المائية وحده، بل تمثل نتاجًا لتفاعل معقد بين الندرة، والنزوح، واختلالات القوة الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الأطر التنظيمية المحلية لإدارة المياه. ويؤكد هذا التداخل البنوي أن النزاع حول المياه هو في جوهره نزاع على النفوذ، والعدالة في التوزيع، والقدرة على التأثير في القرارات المحلية، بقدر ما هو خلاف على مورد محدود.

وفي هذا السياق، برزت الوساطة المجتمعية كآلية محورية لاحتواء نزاعات المياه ومنع تصاعدها إلى أشكال أكثر عنقًا، مستفيدة من الشرعية المحلية وشبكات العلاقات الاجتماعية. غير أن نتائج الدراسة تظهر بوضوح أن فعالية هذه الوساطة تظل محدودة عندما تمارس بمعزل عن تحليل عميق للسياق وديناميكيات القوة، أو عندما تختزل في تسويات سريعة لا تعالج جذور النزاع ولا تضمن استدامة الاتفاقات.

وتبين النتائج أن الوساطة المجتمعية:

- تؤدي دورًا مهمًا في خفض حدة النزاعات ومنع تحولها إلى عنف مفتوح.
- تتأثر بصورة مباشرة بتوازنات القوة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة.
- تصبح أكثر فاعلية وعدالة عندما تدمج الفئات المتأثرة بالنزاع ولا سيما النساء والنازحين في مسارات اتخاذ القرار، وليس فقط في مراحل التشاور.
- تفشل أو تظل قصيرة الأجل عندما تعالج النزاع كحدث طارئ، دون ربطه بأسبابه البنوية أو توفير آليات متابعة وتنفيذ واضحة.

وعليه، تؤكد الدراسة أن تعزيز الوساطة المجتمعية في نزاعات المياه يتطلب انتقالًا واعيًا من التدخلات الظرفية إلى مقاربات منهجية وشاملة، تربط بين التحليل وفق السياق، وإدارة اختلالات القوة، ومسارات الوساطة الحساسة للنزاع، والحلول التشغيلية لإدارة المياه، إلى جانب دعم مؤسسي يضمن المتابعة والاستدامة. ويمثل هذا التحول شرطًا أساسيًا لتمكين المجتمعات المحلية من إدارة نزاعات المياه بصورة أكثر عدالة وفاعلية على المدى المتوسط والطويل.

9.2 التوصيات الاستراتيجية

تنطلق التوصيات التالية من الأدلة التحليلية والنتائج الميدانية التي خلصت إليها الدراسة، وتهدف إلى تحويل المعرفة المستخلصة من تجارب الوساطة المجتمعية إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ، مع مراعاة خصوصية السياق المحلي في محافظة تعز وتعقيدات نزاعات المياه فيها.

9.2.1 توصيات على مستوى المجتمع والوسطاء المحليين

1. تعزيز قدرات الوسطاء المحليين في تحليل النزاع وإدارة جلسات الوساطة الحساسة للنزاع، بما يشمل التعامل الواعي مع اختلالات القوة، والنزاعات متعددة الأطراف، والتداخل بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للنزاع.
2. إشراك النساء بشكل منهجي وفعال في مسارات الوساطة المتعلقة بالمياه، سواء كمشاركات أو كميسترات، بما يضمن إدماج خبراتهن العملية واحتياجات الأسر في صياغة الحلول، ويعزز جودة الاتفاقات واستدامتها.
3. توثيق اتفاقات الوساطة بصورة واضحة ومفهومة ومتاحة لجميع الأطراف، مع تحديد الالتزامات والمسؤوليات وآليات المتابعة، بما يقلل من فرص سوء الفهم أو التراجع عن الاتفاقات.
4. تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية القواعد العادلة لتوزيع المياه وتقاسم التكاليف، من خلال مبادرات حوارية محلية تشجع الشفافية وتعيد بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة.

9.2.2 توصيات على مستوى السلطة المحلية

1. تفعيل دور السلطة المحلية كضامن محايد لاتفاقات الوساطة المجتمعية، دون الانخراط كطرف منحاز في النزاع، وبما يعزز ثقة المجتمع المحلي بمسارات الحل.
2. دعم إنشاء أو تقوية لجان إدارة المياه المحلية وفق معايير واضحة للتمثيل والمساءلة، مع ضمان إشراك الفئات المتأثرة بالنزاع، بما في ذلك النساء والنازحين.
3. الربط المنهجي بين الوساطة والحلول التشغيلية، مثل تنظيم أوقات الضخ، وتحسين صيانة الشبكات، وضبط التسعير، بما يحوّل الاتفاقات الاجتماعية إلى حلول عملية قابلة للتنفيذ.
4. تعزيز التنسيق مع المنظمات المحلية والدولية لتفادي ازدواجية التدخلات وضمان تكامل الجهود واستدامة النتائج.

9.2.3 توصيات على مستوى المنظمات والجهات الداعمة

1. الاستثمار في بناء قدرات الوساطة المحلية بوصفها أداة وقائية منخفضة الكلفة مقارنة بالاستجابات الطارئة لمعالجة النزاعات المتفاقمة.
2. تصميم تدخلات حساسة للنزاع تأخذ في الاعتبار ديناميكيات النزوح، واختلالات القوة، والآثار غير المقصودة للتدخلات التقنية.
3. دعم إدماج النوع الاجتماعي في برامج إدارة الموارد المائية والوساطة بوصفه عنصراً من عناصر الفاعلية والنجاح، لا مجرد إضافة شكلية.
4. تعزيز آليات المتابعة والتعلم بما يسمح بتقييم نتائج الوساطة على المدى المتوسط، وتكييف التدخلات بناءً على الدروس المستفادة.

9.3 خارطة طريق تنفيذية قصيرة المدى (90 يوماً - 6 أشهر)

الجهة المسؤولة	الإجراء	الإطار الزمني
منظمات محلية بدعم دولي	تدريب وسطاء محليين باستخدام دليل محاكاة الوساطة	0 - 90 يوماً
لجان محلية	مراجعة وتوثيق اتفاقات وساطة قائمة	0 - 90 يوماً
السلطة المحلية	إدماج النساء في لجان إدارة المياه	3 - 6 أشهر
السلطة المحلية + الشركاء	تطوير آليات متابعة لاتفاقات الوساطة	3 - 6 أشهر

9.4 القيمة المضافة للدراسة

تقدم هذه الدراسة قيمة مضافة على ثلاثة مستويات متكاملة:

- معرفيًا: من خلال توثيق وتحليل تجارب وساطة محلية في سياق نادر التوثيق، مع تفكيك ديناميكيات النزاع والقوة والنزوح.
- عمليًا: عبر تطوير دليل محاكاة للوساطة المجتمعية مستند إلى الواقع الميداني، وقابل للاستخدام في التدريب وبناء القدرات.
- سياسيًا: من خلال تقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ تساهم في دعم صناع القرار والمانحين في تصميم تدخلات أكثر فاعلية واستدامة.

9.5 الخاتمة

تؤكد الدراسة أن معالجة نزاعات المياه في محافظة تعز تتطلب أكثر من حلول تقنية أو تدخلات قصيرة الأجل؛ بل تستلزم مقاربة شاملة تعترف بالوساطة المجتمعية بوصفها عملية اجتماعية سياسية معقدة، وتدعمها بأطر تنظيمية ومؤسسية تعزز العدالة والاستدامة. ويمثل هذا التقرير، بما يتضمنه من تحليل معمق، ودروس مستخلصة، ونماذج تطبيقية، مرجعًا عمليًا يمكن البناء عليه لتطوير تدخلات مستقبلية أكثر فاعلية في إدارة نزاعات المياه في تعز وفي سياقات مشابهة داخل اليمن وخارجه.

9.5 الخاتمة

تؤكد الدراسة أن معالجة نزاعات المياه في محافظة تعز تتطلب أكثر من حلول تقنية أو تدخلات قصيرة الأجل؛ بل تستلزم مقاربة شاملة تعترف بالوساطة المجتمعية بوصفها عملية اجتماعية سياسية معقدة، وتدعمها بأطر تنظيمية ومؤسسية تعزز العدالة والاستدامة. ويمثل هذا التقرير، بما يتضمنه من تحليل معمق، ودروس مستخلصة، ونماذج تطبيقية، مرجعًا عمليًا يمكن البناء عليه لتطوير تدخلات مستقبلية أكثر فاعلية في إدارة نزاعات المياه في تعز وفي سياقات مشابهة داخل اليمن وخارجه.

